



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية
The Emirates Center for Strategic Studies & Research

نشرة تحليلية يومية

أخبار الساعة

الأربعاء ٢٤ مارس ٢٠١٠ - السنة السابعة عشرة - العدد (٤٣٠٧)

محتويات العدد

* خطر الصراع العالمي حول المياه

* زيارة نتنياهو ل واشنطن.. هل تنجح في إنهاء الأزمة؟

* مخاوف بريطانية من التعرّض لعمليات إرهابية نووية

* ارتفاع حدّة الخطاب السياسي بين واشنطن وطهران

* «تقرير»: «الاتحاد الأوروبي» يعزز علاقاته بإسرائيل

* المضاربات تهدد استقرار أسواق النفط العالمية

* توقّعات بنمو بطيء في اقتصاد بريطانيا





خطر الصراع حول المياه

منذ سنوات طويلة تحذّر منظمات ومؤسسات مختلفة على مستوى العالم من «حروب المياه» التي يمكن أن تندلع بسبب نقص المياه وزيادة الحاجات البشرية والتنمية إليها، ودعت إلى تحرك جاد لمواجهة هذه المشكلة من خلال رؤية شاملة ومتكاملة. ويمثل «اليوم العالمي للمياه»، الذي يصادف الثاني والعشرين من شهر مارس من كل عام، ويحتفل به منذ عام ١٩٩٣، مناسبة عالمية لتسليط الضوء على التحدي الذي يمثله نقص الموارد المائية في المناطق المختلفة من العالم وسبل التعامل معه، حيث تعمل الأمم المتحدة والدول المختلفة على الاحتفال بهذا اليوم من خلال فعاليات متنوعة تبرز أهمية الحفاظ على المياه وترشيد استهلاكها وحسن إدارتها. وقد حذرت الأمم المتحدة، مؤخراً، من أن نزاعات عالمية خطيرة يمكن أن تنشأ بسبب نقص المياه، مشيرة إلى حجم المشكلة والنتائج السلبية الناتجة عنها، حيث أكدت أن شخصاً من كل ستة أشخاص في العالم لا يستطيع الحصول على مياه شرب مأمونة، ولا تتوافر نظم صرف صحي للمليارين ونصف المليار نسمة، ويموت آلاف الأطفال يومياً نتيجة أمراض لها علاقة بنقص المياه أو تلوثها.

إذا كانت ثمة تحذيرات من مواجهات حول الموارد بشكل عام يمكن أن تحدث خلال السنوات المقبلة بسبب الزيادة الكبيرة في عدد سكان العالم، وعدم كفاية الموارد المتاحة لهم، فإن الصراع حول المياه هو الأخطر، لأنه صراع وجودي يتعلق بالحياة نفسها، ومن هنا يمكن أن يصل إلى أقصى مدى ممكن، وهذا يحتاج إلى تحرك فاعل، سواء على مستوى منظمة الأمم المتحدة، أو من خلال المنظمات والهيئات الإقليمية، إضافة إلى منظمات المجتمع المدني والمؤسسات التعليمية والبحثية والإعلامية والدينية من أجل الحلول دون الانزلاق إلى حروب المياه في بعض المناطق على الساحة الدولية، وذلك عبر استراتيجية متعددة الجوانب تقوم على التوعية بترشيد الاستهلاك والإدارة الرشيدة لمصادر المياه، والبحث عن حلول ناجعة في تقنيات العلم يمكن أن تساعد على مواجهة مشكلة نقص المياه من ناحية، وسوء استخدامها من ناحية أخرى.

لقد كانت دولة الإمارات العربية المتحدة من الدول السبّاقة في المنطقة إلى الوعي بقضية المياه، وضرورة التعامل معها، واستشراف المستقبل بشأنها من خلال خطط واستراتيجيات تستند إلى رؤية علمية. في هذا السياق تتبنى الدولة خطة تحرك تقوم على أكثر من محور، أولها، العمل على توفير الطاقة القادرة على تحلية مياه البحر بالكمية التي تتوافق مع نسبة الزيادة في عدد السكان، وهنا يبرز اهتمام الإمارات بمشروعات الطاقة المتجددة ومبادراتها الرائدة فيها. والمحور الثاني، هو محور التوعية من خلال وسائل الإعلام والمؤسسات الدينية والتعليمية بأهمية التعامل السليم مع المورد المائي وعدم تبديده أو الإسراف فيه. والمحور الثالث، هو إدخال التقنيات الحديثة في مجال استهلاك المياه، سواء للشرب أو للزراعة من أجل ترشيد الاستهلاك، ولكن في الوقت نفسه من دون أن يمس ذلك مستوى الرفاهية الاجتماعية السائد.

المشرف العام على التحرير

محمد عبدالله آل علي

المستشار العلمي

د. مدوح أنيس فتحي

رئيس التحرير

سامي بيومي

نائب رئيس التحرير

شحاته ناصر

هيئة التحرير

نجدي مدبولي

د. الزين الجمري

د. أشرف العيسوي

علي صالح

موقع النشرة على «الإنترنت»

(www.ecssr.ac.ae)

ضمن الموقع الإلكتروني لـ «مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية»

ملاحظاتكم واستفساراتكم

يرجى الاتصال بإدارة الإعلام

Tel: (971-2) 4044433/4044431

Fax: (971-2) 4044432

E-mail: media@ecssr.ae

التقارير والتحليلات المنشورة

لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز



العالم اليوم

زيارة نتياهو لواشنطن.. هل تنجح في إنهاء الأزمة؟

برغم أن زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتياهو، للولايات المتحدة، يوم الأحد الماضي، جاءت في وقت كانت تشهد فيه علاقات الدولتين أزمة كبيرة على خلفية خطط الحكومة الإسرائيلية بناء ١٦٠٠ مستوطنة جديدة في القدس، فإن المباحثات التي أجراها مع المسؤولين الأمريكيين، بداية من هيلاري كلينتون، وزيرة الخارجية، ونهاية بالرئيس باراك أوباما، كشفت بوضوح عن حقيقة مهمة، وهي أن الخلافات التي نشبت بين الدولتين طول الأيام الماضية لا يمكن أن تؤثر بالسلب في علاقاتهما الثنائية، التي تستند إلى روابط مصالحة عميقة.

ما يؤكد ذلك هو المواقف التقاربية مع إسرائيل، التي عبرت عنها هيلاري كلينتون خلال زيارة نتياهو، التي ظهرت في أكثر من قضية، بداية من مشكلة الاستيطان نفسها، فبرغم أنها أشارت في كلمتها أمام لجنة الشؤون العامة الأمريكية-الإسرائيلية (إيباك) إلى أن سياسة التوسع الاستيطاني الإسرائيلية تهدد بالخطر مباحثات السلام مع الفلسطينيين، وتقوض الثقة المتبادلة، وتعرض للخطر المحادثات غير المباشرة، التي هي اللبنة الأولى في المفاوضات الكاملة التي يريد بها الجانبان ويحتاجان إليها، وطالبت إسرائيل بأخذ خيارات صعبة من أجل السلام -فإنها لم تتحدث عن آليات واضحة يمكن من خلالها ممارسة ضغوط حقيقية على حكومة نتياهو لوقف مخططاتها الاستيطانية، ليس هذا فحسب، بل إن نتياهو نفسه أكد خلال الزيارة مواقفه السابقة الخاصة بالبناء في القدس، معتبراً أنها لا تختلف عن سياسة البناء في تل أبيب، وهو الأمر الذي اعتبره مراقبون نجاحاً له في تحييد قضية الاستيطان خلال هذه الزيارة.

الجانب الآخر الذي عبرت فيه هيلاري كلينتون عن تقارب مع وجهة النظر الإسرائيلية تمثل في الموقف من حركة «حماس»، حيث أكدت أن الولايات المتحدة ستواصل الضغط على «حماس» من أجل نبذ العنف.

كما بدا التقارب واضحاً في الموقف من الملف النووي الإيراني، حيث تبنت كلينتون بشكل واضح الموقف الإسرائيلي من هذا الملف، حينما أكدت بشكل قاطع أن إدارة أوباما لن تقبل إيران مسلحة نووياً، وأن الإدارة تعمل الآن على فرض عقوبات «مؤلمة» للضغط على طهران حتى تكشف عن برنامجها النووي المشتبه فيه. ومن المعروف أن إسرائيل تعتبر إيران مصدر تهديد وجودي لها، خاصة منذ تطوير صواريخ إيرانية قادرة على الوصول إلى أراضيها، وحدث طفرة في برنامجها النووي الذي قد يساعد على صنع أسلحة نووية.

هذه المواقف التهادنية والتقاربية، التي عبرت عنها هيلاري كلينتون تجاه إسرائيل، تشير بوضوح إلى أن نتائج زيارة نتياهو تعكس عدم وجود «أزمة» بالمعنى الحقيقي بين البلدين، وهذا يمكن تفسيره انطلاقاً من الجهود التي مارسها «اللوبي» اليهودي، خاصة منظمة «إيباك»، في وقف التصعيد الحادث في علاقات الدولتين، وهو ما بدا واضحاً في كلمة كلينتون أمام المنظمة، التي أكدت فيها «التزام إدارة أوباما أمن إسرائيل».

٣	* أهم الأحداث
	○ ○ ○
	* الإمارات اليوم
٤	تعزيز التعاون المجتمعي
	○ ○ ○
	* تقارير وتحليلات
	مخاوف بريطانية من التعرض لعمليات إرهابية باستخدام أسلحة
٥	نوية
	* «إنتربرايس سيرفيس»: «الاتحاد الأوروبي» يعمل على تعزيز
٦	علاقاته بإسرائيل
	* «مونييتور»: ارتفاع حدة الخطاب السياسي بين واشنطن
٧	وطهران
	محلل: «إذا ثبت عدم جدوى الخيار العسكري ضد إيران فيجب
٨	النظر في الخيارات الأخرى الآن»
٩	المصارف الأمريكية في مواجهة المنافسة الأجنبية
١٠	وضع مالي متعثر للاقتصاد الياباني
١١	المضاربات تهدد استقرار أسواق النفط العالمية
	○ ○ ○
	* أخبار الساعة حول العالم
	برلين
١٢	محللون: المعارضة الإيرانية تعاني ضعفاً تنظيمياً
	باريس
١٢	ساركوزي متمسك بغيون ويحافظ على سياسته
	واشنطن
	خبراء يتساءلون: هل لدى الولايات المتحدة استراتيجيات حقيقية
١٣	تجاه إسرائيل؟
١٣	ماكين يدعو إلى حلول مرنة للتسحاب من العراق
	○ ○ ○
١٤	* متابعات اقتصادية
	○ ○ ○
	* متابعات إعلامية:
	دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية فيجي تقيمان علاقات
١٥	دبلوماسية





أهم الأحداث

الأمين العام لـ «الجامعة العربية» يدعو إلى علاقات أوثق مع إيران ويقدم مقترحاً إلى «قمة سرت» روسيا والصين تحثان إيران على تغيير موقفها في المسألة النووية

قال دبلوماسيون غربيون، أمس، إن روسيا والصين أوضحتا للحكومة الإيرانية في هدوء أنهما تريدان من طهران أن تغيّر موقفها في المسألة النووية، وأن تقبل عرض الأمم المتحدة الخاص بالوقود النووي. وقال دبلوماسيون غربيون في «مجلس الأمن» التابع للأمم المتحدة إن المفاوضات الدبلوماسية المنسّقة للصين وروسيا جرت في طهران أوائل مارس الجاري. وأضافوا قولهم إنه أمر ذو مغزى أن هاتين القوتين اللتين ينظر إليهما على أنهما تعرقلان جهود الغرب للتشدد مع طهران تستخدمان، فيما يبدو، نفوذهما خلف الكواليس لزيادة الضغط على طهران. وقال دبلوماسي لـ «رويترز»: «قال الروس والصينيون إن موقفهم من قرار جديد لفرض عقوبات على إيران سيكون رهناً برّد إيران على هذه المفاوضات». وأكد دبلوماسي غربي آخر «التحرك الدبلوماسي» الروسي والصيني، وهو نهج دبلوماسي رسمي قد يكون أي شيء من التعبير بلطف عن الاستياء إلى الاحتجاج الغاضب. وقال الدبلوماسي الثاني «قال الروس إنهم لم يتلقوا شيئاً من إيران. وقال الصينيون إنهم تلقوا رداً من الإيرانيين بالانتظار أطول قليلاً وإنهم سيقدمون شيئاً. لكنهم -الصينيين- لم يتلقوا شيئاً في النهاية». وفي تطور آخر، يريد الأمين العام لـ «الجامعة العربية» من الدول العربية التحاور مع إيران مباشرة حول المخاوف حيال نفوذها المتنامي وأنشطتها النووية. وقال دبلوماسيون عرب إن الأمين العام، عمرو موسى، سيقدم مقترحه في ورقة عمل إلى قادة «الجامعة العربية» في قمتهم التي ستعقد في مدينة «سرت» الليبية، وتبدأ يوم السبت المقبل.

بريطانيا تطرد دبلوماسياً إسرائيلياً على خلفية اغتيال المبحوح

أعلنت بريطانيا، أمس، طرد دبلوماسي إسرائيلي بسبب استخدام جوازات سفر بريطانية مزورة في عملية اغتيال المبحوح، في دبي في يناير الماضي، على اعتبار وجود «أسباب مقنعة تدعو إلى الاعتقاد» بمسؤولية إسرائيل عن استخدام هذه الجوازات. وقال وزير الخارجية البريطاني، ديفيد ميليباند، معلناً نتائج التحقيق البريطاني في هذا الشأن «توصلنا إلى وجود أسباب مقنعة للاعتقاد بأن إسرائيل مسؤولة عن هذا الاستخدام السيئ لجوازات سفر بريطانية».



باكستان تقدّم قائمة بمطالب محددة للولايات المتحدة

قال مسؤولون أمريكيون وباكستانيون، أمس، إن باكستان قدّمت قائمة لواشنطن قبل محادثات عالية المستوى تجرى هذا الأسبوع تطلب فيها طائرات من دون طيار وطائرات هليكوبتر، بالإضافة إلى مساعدات اقتصادية ومساعدات أخرى. وتغطي الوثيقة، التي تقع في ٥٦ صفحة والمقرر مناقشتها في المحادثات التي تجرى في واشنطن يومي الأربعاء والخميس، عدداً من المطالب تشمل طلباً بمزيد من المساعدات بشأن المياه والطاقة فيما تواجه باكستان انقطاعاً يومياً للكهرباء في أنحاء البلاد. وقال وزير خارجية باكستان، شاه محمود قرشي، إن الحكومة المدنية في بلاده والجيش لديهما «خطة بالغة الوضوح» عمّا يجب عمله.

نتنياهو يلتقي أوباما ويصرّ على موقفه المتشدد بشأن القدس

أكد رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، في واشنطن، أن أعمال البناء في القدس ستستمر، متجاهلاً الاستياء الذي أبداه الرئيس أوباما، الذي استقبله، مساء أمس، في البيت الأبيض. واستغرق اللقاء الذي منع الصحفيين من تغطيته، تسعين دقيقة. وفي هذه الأثناء، أعلنت وسائل إعلام إسرائيلية أن بلدية القدس أعطت الضوء الأخضر لبناء عشرين وحدة سكنية لعائلات يهودية على أنقاض فندق فلسطيني في حي الشيخ جراح العربي في القدس الشرقية المحتلة.



عمان: «طالبان» استهدفت سفير الأردن لدى باكستان

قال وزير الإعلام الأردني، أمس، إن السفير الأردني لدى باكستان استهدف في محاولة اختطاف فاشلة خططت لها «طالبان» في إسلام آباد، وإنه آمن الآن. وأول من أمس، أعلنت الشرطة الباكستانية اعتقال اثنين من مسلحي «طالبان» خططا لمهاجمة فنادق فاخرة واختطاف دبلوماسيين، ولم يكشف عن هوية المسلحين ولا أهدافهما في حينها. وقال وزير الإعلام الأردني، نبيل شريف، إن السفير صالح الجوارنة استهدف في المؤامرة، وإنه الآن آمن في الأردن. وأضاف أن الاتصالات جارية بين الأمن الأردني وباكستان للحصول على معلومات مفصلة بشأن التحقيق.





تعزيز التلاحم المجتمعي

لقد لقيت الدعوة إلى تعزيز التلاحم المجتمعي اهتماماً وتجاوباً واضحين من مختلف فئات المجتمع الإماراتي، وصادفت رغبة قوية من المواطنين والمواطنات، ووسط مختلف شرائح المجتمع، وكذلك مؤسسات التنشئة الاجتماعية والتربوية بمختلف مجالات عملها، وذلك في ظل التهديدات الآنية والمحتملة التي تحيط بمنظومة القيم الإماراتية الأصيلة التي تسهم في تحقيق الاستقرار في المجتمع وتحصنه ثقافياً وحضارياً في مواجهة أي تحولات أو تهديدات، وفي مقدمة هذه القيم التلاحم والتضامن والتكاتف الاجتماعي. إن مؤسسات المجتمع الإماراتي كلها، عامة وخاصة وأهلية، مدعوة إلى المشاركة والتفاعل بجدية مع دعوة صاحب السمو رئيس الدولة، سواء من خلال اللجنة الوزارية العليا المشكّلة لهذا الغرض، أو عبر أطر ومسارات أخرى مختلفة ترى أي من هذه المؤسسات والجهات أنها تحقق الهدف نفسه وتصب في اتجاهه، لأن تحقيق هدف التلاحم الوطني والمجتمعي يحتاج إلى تضافر جهود جهات عديدة.

هناك حرص قوي من قيادتنا الرشيدة على صيانة التراث والتقاليد الإماراتية الإيجابية التي يمكن أن تدعم عملية التنمية المستدامة والمتكاملة، وذلك من منطلق إدراك عميق لحقيقة أن التحديث لا يعني التخلي عن الأصالة، وأن التوجه إلى المستقبل ليس معناه طي صفحة الماضي.

في كلمة سموه بمناسبة اليوم الوطني الثامن والثلاثين لدولة الإمارات العربية المتحدة، دعا صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة -حفظه الله- إلى «إحياء الممارسات الإماراتية الأصيلة، وعلى رأسها تعزيز التلاحم المجتمعي بما يرسخ قيم التماسك الأسري والتكافل الاجتماعي والشراكة المجتمعية». وفي يناير ٢٠١٠ ثمن مجلس الوزراء في اجتماعه برئاسة صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي، دعوة صاحب السمو رئيس الدولة، مشيراً إلى أنها تعكس الرؤية القيادية المتكاملة لسموه، وقرّر المجلس تشكيل لجنة وزارية عليا مهمتها وضع هذه الدعوة موضع التنفيذ، وذلك من خلال العديد من الآليات أهمها تنسيق الجهود الاجتماعية على المستويين الحكومي والأهلي، وعلى مستوى القطاع الخاص، من أجل إطلاق المبادرات الخاصة بترسيخ مفهوم الترابط الأسري والتعاقد الاجتماعي بين مختلف شرائح المجتمع.

ومؤخراً عقدت اللجنة اجتماعها الأول، حيث قرّرت تشكيل فريق من المديرين التنفيذيين في الوزارات المختلفة لمراجعة خطة العمل، واقتراح أي تعديلات تسهّل عملية تنفيذ دعوة صاحب السمو رئيس الدولة على أرض الواقع ضمن إطار يحقق أكبر مشاركة ممكنة من مختلف شرائح المجتمع الإماراتي ومؤسساته الخاصة والعامة.

مؤشرات أسواق المال وأسعار العملات العالمية والنفط

الين الياباني		الجنيه الإسترليني		اليورو		أسعار العملات
↑	٩٠.٥٢	↓	١.٤٩٩٥	↓	١.٣٤٦٣	
الغاز الطبيعي سنت/ م مكعب		مزيج برنت دولار/ برميل		أسعار النفط الخام والغاز		أسعار الأسهم العالمية
↓	٠.٤٤	٤.١١	↓	٠.١٥	٨٠.٤٢	
نيكاي		داو جونز		ناسداك		مؤشرات الأسهم العالمية
↑	١٠٨٢٦.٤٠	↑	١٠٨٨٨.٨٣	↑	٢٤١٥.٢٤	

المؤشرات العامة	
سوق أبوظبي المالي	
↑	المؤشر العام ٠.١٤٪
	الشركات المرتفعة (١٤) شركة
	الشركات المنخفضة (١٠) شركات
	الشركات الثابتة (٥) شركات
سوق دبي المالي	
↑	المؤشر العام ٠.٧٤٪
	الشركات المرتفعة (٩) شركات
	الشركات المنخفضة (١١) شركة
	الشركات الثابتة (٩) شركات





مخاوف بريطانية من التعرّض لعمليات إرهابية باستخدام أسلحة نووية

أشارت تقارير أمنية بريطانية عدة إلى إمكانية التعرض لهجوم نووي من جانب تنظيم «القاعدة»، خاصة بعد تزايد حالات تهريب المواد المشعة. ووسط مخاوف من إمكانية دخول سلاح نووي عبر الموانئ، دعا وزير الأمن، لورد ويست، إلى ضرورة إحكام الرقابة على السواحل البريطانية التي تفد إليها مئات الآلاف من السفن كل عام.

تعرضت فيها مواد نووية للضياع أو السرقة في دول الاتحاد السوفيتي السابق غالباً خلال الفترة بين عامي ١٩٩٣ و٢٠٠٨، وأن ٦٥٪ من هذه المواد لم يتم استرجاعها. وذكر تقرير آخر حول استراتيجية الحكومة لمكافحة الإرهاب أن الخبرة المتزايدة التي حصل عليها المتمردون في مجال صناعة القنبلة في أفغانستان زادت من مخاطر التعرض لـ «قنبلة قذرة» مشعة. وأضاف التقرير أن «هناك زيادة كبيرة في عمليات التهريب غير المشروعة للمواد المشعة، وفي توافر التقنيات الخاصة بصناعة المواد الكيماوية والبيولوجية والإشعاعية والنوية على شبكة الإنترنت، علاوة على زيادة نسبة استخدام تلك المواد في أغراض مشروعة، وهي مواد يمكن للمنظمات الإرهابية الحصول عليها».

وأشار تقرير ثالث حول الاستراتيجية البريطانية لمكافحة الإرهاب الكيماوي والبيولوجي والنووي والإشعاعي إلى تنظيم «القاعدة» باعتباره «أول تنظيم دولي يؤيد استخدام الأسلحة الكيماوية والبيولوجية والنوية والإشعاعية ضد أهداف مدنية، ويسعى إلى الحصول على تلك الأسلحة». وذكر التقرير أن مستويي الأمن والرقابة المفروضة على مخزون هذه المواد «متفاوتان»، وربما غير كافيين أحياناً، الأمر الذي يجعل هذه المواد معرضة للسرقة، سواء عن طريق عناصر من داخل المنشأة نفسها، أو عن طريق منظمات إرهابية.

وأبرز لورد ويست في الكلمة التي ألقاها في «المركز القومي للمعلومات البحرية» الجديد في نورث وود، في مقاطعة ميدلسكس، إمكانية تعرض بريطانيا لهجوم بالقوارب السريعة، موضحاً أن مئات الآلاف من القوارب الصغيرة تصل إلى السواحل البريطانية كل عام من دون أي رقابة أو تفتيش، وأنه على الوكالات المسؤولة عن حراسة السواحل «معرفة ما يجري على سواحلنا».

ذكرت صحيفة «التليجراف» أن صانعي القنابل النشطين في باكستان أصبحت لديهم بالفضل القدرة على إنتاج «قنبلة قذرة»، اعتماداً على المعلومات المتاحة على شبكة الإنترنت. وثمة مخاوف أن ينجح الإرهابيون في نقل قنبلة نووية بدائية عبر نهر التايمز، ومن ثم تفجيرها في قلب العاصمة البريطانية لندن أو أي من المدن الكبيرة مثل بريستول وليفربول ونيوكاسل وجلاسجو وبلفاست التي يعتقد أنها أهداف سهلة لأعمال إرهابية من هذا النوع.

ونقلت الصحيفة في مقال لها بتاريخ ٢٢ مارس الجاري عن وزير الأمن البريطاني، لورد ويست، مخاوفه من إمكانية اختراق الإرهابيين الموانئ والمرافئ البريطانية، وشن عمل إرهابي شبيه بما تعرضت له مدينة مومباي الهندية عام ٢٠٠٨ التي شهدت مصرع أكثر من ١٥٠ قتيلاً. كما عبّرت الحكومة البريطانية عن قلقها إلى حد إقامة مركز قيادة لرصد القوارب المشبوهة وملاحقتها. وكانت النتيجة هي رفع مستوى التحذيرات ضد التهديدات الإرهابية من «عالٍ إلى شديد» في يناير الماضي عقب المحاولة الفاشلة لتفجير طائرة «نورث ويست» فوق مدينة ديترويت الأمريكية في احتفالات عيد الميلاد.

وأضافت الصحيفة أنه تم أول من أمس نشر ثلاثة تقارير منفصلة ومنتزمنة حول قدرة بريطانيا على منع أي هجوم إرهابي كبير قبيل «المؤتمر الدولي للأمن النووي» المقرر عقده في واشنطن الشهر المقبل. فقد أصدر «داوننج ستريت» نسخة محدثة من «استراتيجية الأمن القومي» جاء فيها أن «المملكة المتحدة تتعرض اليوم لتهديدات نووية»، وأن هناك «احتمالاً لإمكانية وقوع أسلحة نووية أو مواد نووية في أيدي دول مارقة أو جماعات إرهابية».

كما سجلت «الهيئة الدولية للطاقة النووية» ١٥٦٢ حالة





برغم توسع نشاطها الاستيطاني في الأراضي الفلسطينية المحتلة
«إنتر برايس سيرفيس»: «الاتحاد الأوروبي» يعمل على تعزيز علاقاته بإسرائيل

أعدّ دبلوماسيون يمثلون «الاتحاد الأوروبي» خطة جديدة لتعزيز العلاقات التجارية والسياسية مع إسرائيل على الرغم من توسع النشاط الاستيطاني في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

في إبريل أو مايو المقبلين. وفي هذا السياق صرح مصدر مقرب من أشتون بأنها التقت وزير الخارجية الإسرائيلي الأسبوع الماضي، مؤكداً أن قرار الإلغاء لم يأت رد فعل دبلوماسياً تجاه النشاط الاستيطاني لإسرائيل.

وعلى الرغم من أن أشتون وصفت المستوطنات بأنها «غير قانونية»، فإن الورقة التي أعدتها إسبانيا وصفت المستوطنات بأنها «لا تساعد» على تحقيق تقدم في عملية السلام. كما تحدثت الوثيقة الإسبانية بصورة إيجابية عن التحقيقات التي أجرتها إسرائيل حول سلوك بعض أفراد قواتها خلال الهجوم على قطاع غزة أواخر عام ٢٠٠٨ ومطلع عام ٢٠٠٩، إلا أن منظمات عدة تعنى بحقوق الإنسان قالت إن هذه التحقيقات لا تتماشى مع شروط قرار أجازته الجمعية العامة للأمم المتحدة في نوفمبر ٢٠٠٩. وقالت جمعية حقوقية إن استعداد إسبانيا للاعتراف بهذه التحقيقات سيلحق ضرراً بالغاً بصدقية «الاتحاد الأوروبي» والتزامه تجاه قضايا حقوق الإنسان.

وكان «المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان» في غزة قد ناشد «الاتحاد الأوروبي» إعادة النظر في سياسة التعامل مع انتهاكات إسرائيل للقانون الدولي من خلال انتهاج دبلوماسية هادئة. كما وجه المركز الأسبوع الماضي خطاباً إلى أشتون ناشداً فيه إعادة النظر في أسلوب التعامل مع إسرائيل، مؤكداً أن الوقت قد حان للتعامل معها على أساس نهج جديد يأخذ في الاعتبار مدى التزام القانون الدولي.

الحفاظ على المكانة الدولية لـ «الاتحاد الأوروبي»، حسبما جاء في خطاب «المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان»، يتطلب في المقام الأول الابتعاد عن ازدواجية المعايير عندما يتعلق الأمر بالتعامل مع إسرائيل، ذلك أن ازدواجية المعايير، كما يقول خطاب «المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان»، تتعارض مع التزامات الاتحاد.

كشفت تقرير نشرته «إنتر برايس سيرفيس» عن أن إسبانيا، التي تتولّى حالياً الرئاسة الدورية لـ «الاتحاد الأوروبي»، تبدو حريصة على إحراز تقدم في العمل على ترقية العلاقات التجارية والسياسية لـ «الاتحاد الأوروبي» بإسرائيل خلال الشهور المقبلة.

وأشار التقرير إلى أنه على الرغم من أن الطرفين سبق أن وافقا عام ٢٠٠٨ على اتخاذ الخطوات اللازمة باتجاه دمج إسرائيل اقتصادياً في «الاتحاد الأوروبي»، فإن العمل في هذا الملف توقف جزئياً بسبب الحرب في غزة. وكشفت «إنتر برايس سيرفيس» النقاب عن وثيقة احتوت على مقترحات أعدّها مسؤولون إسبان تتضمن مقترحات بإجراء محادثات جديدة مع إسرائيل في أقرب وقت ممكن بهدف تنشيط عملية ترقية العلاقات التجارية والسياسية بين الجانبين.

وأشار تقرير «إنتر برايس سيرفيس» إلى أن الوثيقة مؤرخة في ٩ مارس الجاري، وهو اليوم نفسه الذي تعرضت فيه إسرائيل لانتقادات دولية بسبب استغلال زيارة نائب الرئيس الأمريكي، جو بايدن، لإعلان نيتها بناء ١٦٠٠ وحدة استيطانية في القدس الشرقية.

كما أشار التقرير إلى أن الورقة أعدت بغرض المصادقة عليها في اجتماع رسمي بين وزير الخارجية الإسرائيلي، أفيجدور ليبرمان، ومسؤولين في «الاتحاد الأوروبي» أمس، إلا أن الاجتماع ألغي قبل فترة قصيرة من الموعد المقرر لعقده. وقال مسؤولون في الاتحاد إن كاترين أشتون، مفوضة العلاقات الخارجية، التقت ليبرمان الأسبوع الماضي، وقال إن قرار إلغاء الاجتماع جاء حرصاً على عدم تكرار مناقشة ما تمت مناقشته أصلاً في اجتماع الأسبوع الماضي.

وسارعت بروكسل إلى التقليل من أهمية إلغاء الاجتماع، وقال مسؤولون في «الاتحاد الأوروبي» إن الاجتماع سيُعقد





«مونيتور»: ارتفاع حدة الخطاب السياسي بين واشنطن وطهران

يرى بعض المحللين أن العقبة الكبرى التي تحول دون حلحلة القضية النووية الإيرانية تكمن في مفهوم المرشد الأعلى نفسه. فخامنئي على قناعة تامة بأن الولايات المتحدة تكنّ عداًً أيديولوجياً شديداً لنظامه، وأنها تسعى إلى إسقاط هذا النظام، وتلك عقبة من الصعب تخطيها.

المرشد الديني الأعلى، علي خامنئي، رد على خطاب أوباما بقوله إن «الإدارة الأمريكية الجديدة تقول إنها تريد تطبيع العلاقات، ولكن الشواهد تقول عكس ذلك. وقد صرحنا بأننا نرفض سياسة القبضة الحديدية المغلفة بقفاز مخملي».

ويرى رأي تاكبه، الباحث في الشؤون الإيرانية في مجلس العلاقات الخارجية في واشنطن، أن «الواقع هو أن الطرفين كليهما يعتقدان أنهما لن يخسرا كثيراً بتبادل الاتهامات، ولكن هذا الواقع لا يحمل صفة الديمومة. فعند نقطة ما لا بد أن يتغير موقف أحد الطرفين، سواء موقفنا أو موقفهم». وتساءل الباحث «على الجانب الأمريكي، ماذا يمكن أن يحدث لو فشل نظام العقوبات في دفع الإيرانيين إلى تقديم تنازلات؟ وعلى الجانب الإيراني، ماذا يمكن أن يحدث إذا نجحت العقوبات والعوامل الأخرى في التأثير في وضع إيران الاقتصادي؟ كيف سيكون رد فعلهم؟».

وذكرت الصحيفة أن العام الماضي شهد في إيران تحولاً دبلوماسياً في الأولويات الإيرانية، بدءاً من القضية النووية، وانتهاءً بقمع التظاهرات المعارضة التي خرجت تعبيراً عن احتجاجها ضد تزوير نتائج الانتخابات الرئاسية. ولكن الإيرانيين ينظرون إلى العام نفسه بعين مختلفة، بدليل الرسالة التي وجهها خامنئي عبر الإذاعة الإيرانية يوم السبت الماضي، التي وصف فيها العام الماضي بأنه «عام المجد والانتصار والوجود التاريخي»، حيث عبّر الإيرانيون عن «إرادتهم الوطنية». ويرى تاكبه أن «العقبة الكبرى التي تحول دون تحقيق أي تقدم على صعيد الملف النووي هي مفهوم المرشد الديني الأعلى - وهو مفهوم ترسخ بعد انتخابات ١٢ يونيو الماضي - أن الولايات المتحدة تكنّ عداًً أيديولوجياً شديداً لنظامه، وأنها مصرة على إطاحة هذا النظام. وهذه عقبة من الصعب اجتيازها».

لاحظ مراقبون ارتفاع حدة الخطاب السياسي بين الولايات المتحدة وإيران في الآونة الأخيرة، وسط اتهامات متبادلة من الطرفين بسبب الفشل في تبني خطط لدعم التواصل والحوار بينهما. فواشنطن مستاءة من رفض إيران الصفقة النووية التي عرضتها أمريكا في الخريف الماضي، ومن ارتفاع وتيرة التصريحات الإيرانية المستفزة ضد إسرائيل، ومن اتهام طهران لها دائماً بأنها العقل المدبر للاضطرابات الدموية التي شهدتها إيران في الصيف الماضي. أما إيران فمستاءة من انتقادات الغرب لها بملاحقة جماعات المعارضة منذ إعلان نتائج الانتخابات الرئاسية في يونيو الماضي، مؤكدة أن الولايات المتحدة تواصل محاولاتها زعزعة النظام.

أسهم في تعميق أزمة الثقة بين إيران والغرب تصريحات وزيرة الخارجية الأمريكية، هيلاري كلينتون، أول من أمس، بأن «ثمّة عناصر داخل النظام الإيراني أصبحت تشكل تهديداً، سواء للشعب الإيراني نفسه، أو لدول المنطقة»، وأن على قادة إيران أن يدركوا أن «العواقب ستكون وخيمة» بسبب عدم حسم القضايا المتعلقة بالبرنامج النووي، وأن امتلاك إيران السلاح النووي أمر «مرفوض». وأوضحت هيلاري في كلمتها أمام لجنة الشؤون العامة الأمريكية-الإسرائيلية (إيباك) أن «هدفنا ليس فرض عقوبات تكميلية، بل عقوبات موجعة».

وذكرت صحيفة «كريستيان ساينس مونيتور» (٢٢ مارس الجاري) أن هذه التصريحات شديدة اللهجة جاءت في سياق الرد على التصريحات الساخنة الصادرة من طهران، حيث أكد القادة الإيرانيون رفضهم خطاب باراك أوباما بمناسبة «عيد النيروز»، الذي أكد فيه الرئيس الأمريكي أن «العرض الذي سبق أن تقدم به لإجراء اتصالات وحوارات دبلوماسية شاملة لا يزال قائماً». وأضافت الصحيفة أن



محلل: «إذا ثبت عدم جدوى الخيار العسكري ضد إيران فيجب النظر في الخيارات الأخرى الآن»

إذا ثبت صواب موقف وزير الدفاع الأمريكي، روبرت جيتس، الذي حذر من عواقب خيار الهجوم على إيران، فإن الوقت المناسب للحديث حول الخيارات الأخرى هو الآن، أي أن التأجيل والتسويف ليسا من المصلحة.

الرأي السائد في أوساط هؤلاء هو أن حيازة إيران سلاحاً نووياً أمر بالغ السوء، لكنه «لن يكون نهاية العالم». كما أن وزير الدفاع الإسرائيلي، إيهود باراك، أدلى في وقت سابق بتعليق لا يخرج عن السياق نفسه قال فيه: «لا أعتقد أن إيران ستلقي القنبلة النووية فور إنتاجها على واحدة من دول الجوار. إنهم متطرفون، لكنهم ليسوا مجانين تماماً».

ما العمل إذا؟

سؤال يطرحه كاتب التحليل، ويجب عنه قائلًا إن مساعي الولايات المتحدة إلى منع إيران من حيازة سلاح نووي يجب أن تسير جنباً إلى جنب مع خيار الاحتواء، وهو خيار يقول الكاتب إن الولايات المتحدة خبرته طويلاً. لكنه يشير في الوقت نفسه إلى أن هذا الموقف لا يعني قبول إيران النووية، بل يعني ضرورة العمل في جبهات عدة بهدف قطع الطريق أمام مساعي إيران إلى الاستفادة من أي فائدة تأمل تحقيقها من خلال حيازتها سلاحاً نووياً.

العمل في جبهات عدة يعني، في نظر الكاتب، تصعيد العقوبات على إيران بهدف زيادة تكلفة امتلاكها سلاحاً نووياً، ويعني كذلك توفير مظلة دفاعية أمريكية للدول الحليفة لها في المنطقة، فضلاً عن لعب الولايات المتحدة دوراً أكثر فاعلية في المنطقة، والاستمرار في مطالبة إيران بتجميد برنامجها النووي وتفكيكه في نهاية الأمر.

الأمر الأكثر أهمية، حسبما جاء في خلاصة التحليل، هو أن الرئيس أوباما يجب أن يبتعد عن حصر نفسه في خيارات ومعادلات الماضي في ما يتعلق بالتعامل مع طهران. وإذا ثبت صواب رأي جيتس وغيره من الخبراء في المجالات العسكرية والدبلوماسية والاستخباراتية، بشأن الخيار العسكري وعدم جدواه في مواجهة إيران، فإن الوقت المناسب للنظر في الخيارات الأخرى هو الآن، حسب اعتقاد الكاتب.

في معرض تناوله كيفية التصرف مع طهران بشأن الملف النووي، يقول الكاتب والمحلل دويل ماكمانوس إن تقدم إيران باتجاه إنتاج سلاح نووي أبطأته عوامل عدة، بعضها فني له صلة بمعدات التخصيب وتجهيزاته، وبعضها الآخر استخباراتي يتعلق بالكشف عن منشآت سرية، إلا أن عزم إيران على إنتاج قنبلة نووية لم يتوقف على الإطلاق، حسب تأكيده.

إدارة أوباما، كما يقول ماكمانوس في مقال نشرته صحيفة «لوس أنجلوس تايمز»، لا تزال مصممة على منع إيران من إنتاج سلاح نووي، إلا أن تطلعات أوباما، حسب اعتقاده، ربما لا تكون قابلة للتحقيق. فواشنطن تعمل جاهدة الآن على كسب أكبر تأييد دولي ممكن لتطبيق عقوبات صارمة على إيران، إلا أن مؤيدي هذا التوجه أنفسهم لا يتحدثون عن أي نتائج فورية لتطبيق هذه العقوبات.

أما خيار شن هجمات على منشآت إيران النووية، حسبما جاء في المقال الذي نشرته «لوس أنجلوس تايمز» في عددها الصادر يوم الأحد ٢١ مارس الجاري، فلا يزال يواجه معارضة قوية من دوائر مهمة وقوية على رأسها المؤسسة العسكرية الأمريكية، التي لا ترغب في إشعال حرب ثالثة، على حد رأي الكاتب، تُضاف إلى الحربين اللتين تخوضهما الولايات المتحدة حالياً في كل من العراق وأفغانستان. ويشير ماكمانوس هنا إلى تصريح وزير الدفاع الأمريكي، روبرت جيتس، الذي قال فيه إن «توجيه ضربة عسكرية تستهدف منشآت إيران النووية لن يمنع إيران من إنتاج سلاح نووي، بل من المحتمل أن يؤخره فقط».

ويعتقد الكاتب أن تصريح جيتس، والتصريحات المماثلة التي أدلى بها عسكريون آخرون، هي السبب وراء تحول الحديث المفتوح والمباشر في أوساط خبراء الأمن القومي في الولايات المتحدة إلى ما سيحدث لاحقاً، أي «ما الذي يتم فعله عندما تنجح إيران في إنتاج سلاح نووي». ويقول في هذا السياق إن



المصارف الأمريكية في مواجهة المنافسة الأجنبية

تواجه المؤسسات المصرفية الأمريكية منافسة قوية من المؤسسات المصرفية الأجنبية الراغبة في توسيع أنشطتها في الولايات المتحدة، وقد تجد بعض المؤسسات الأمريكية نفسها مضطرة إلى الاندماج مع المؤسسات الأجنبية.

الأمريكي حالياً جراء الأزمة، والتراجع الذي أصاب قيمة أصوله، سيجعلانه وجهة استثمارية مفضلة لدى المؤسسات المصرفية الأجنبية خلال الفترة المقبلة، وهناك مؤشرات تصب في هذا الاتجاه، فقد أعلنت بعض هذه المؤسسات، مؤخراً، نيتها توسيع أنشطتها في الولايات المتحدة، ومن بين هذه المؤسسات مصرف «باركليز» البريطاني و«رويال بانك أوف كندا».

وضع ضعيف للمصارف الأمريكية

تشير التقديرات إلى استمرار ارتفاع معدل إفلاس المصارف الأمريكية بشكل شهري منذ بداية «الأزمة المالية»، فبعد أن اقتصر هذا المتوسط على ١,٣ مصرف في عام ٢٠٠٨، فقد ارتفع إلى نحو ٨,١١ مصرف في عام ٢٠٠٩، وسجل أكثر من ١٢ مصرفاً خلال الفترة المنقضية من عام ٢٠١٠، ومن المرجح استمرار هذه الظاهرة في الارتفاع على مدى العامين المقبلين لتبلغ ذروتها في عام ٢٠١٢.

وفي مثل هذه الظروف تصبح المؤسسات المصرفية الأمريكية ذات وضع ضعيف للغاية في مواجهة المنافسة القوية من المؤسسات الأجنبية، ويتوقع أن تواجه المؤسسات الأمريكية الكبرى صعوبات كبيرة في مثل هذه الظروف، التي ستؤدي إلى تآكل حصتها من السوق المصرفي الأمريكي، وقد تضطر بعض من هذه المؤسسات إلى تصفية أنشطة خارجية لتحسين مراكزها في السوق الأمريكية. وقد تجد المؤسسات المصرفية الأمريكية الصغيرة في إقبال المؤسسات الأجنبية على السوق الأمريكية فرصة للاندماج مع هذا الوافد الجديد للسوق، لكي تضمن لنفسها فرصة للاستمرار، حيث إنها قد تضطر إلى الخروج من السوق إذا لم تنتهز هذه الفرصة التي تبعث فيها الحياة من جديد في ظل هذه المنافسة الشديدة.

يبدو أن القطاع المصرفي الأمريكي، حالياً، أكثر جذباً للمؤسسات المصرفية الأجنبية، بعد أن تراجعت أصول القطاع، وظهر الكثير من معالم الضعف على مؤسساته المحلية، فقد أدت «الأزمة المالية العالمية» الحالية إلى إفلاس أكثر من ٢١٠ مصرف أمريكية، وأضعفت القدرات المالية للمؤسسات المصرفية التي لم تتعرض للإفلاس. وتسببت الأزمة بتدهور قدرة المؤسسات المصرفية الصغيرة على تأدية مهامها في تمويل الأنشطة الاقتصادية هناك. وبالتوازي مع ذلك، فإن لجوء المؤسسات المصرفية الكبرى إلى مساعدة الحكومة الأمريكية لإخراجها من عثرتها المالية يعبر عن مدى الضعف الذي وصلت إليه الأوضاع المالية لهذه المؤسسات.

وقد دفعت هذه الظروف المؤسسات المصرفية الأجنبية إلى التوسع في أعمالها في الولايات المتحدة الأمريكية، واستحوذت بعض هذه المؤسسات على بعض المؤسسات المصرفية الأمريكية المفلسة أو المعرضة للإفلاس، مثلما حدث في حالة شراء مصرف «باركليز» البريطاني بعض مقار مصرف «ليمان براذرز» لدى إفلاسه في نهاية عام ٢٠٠٨ في صفقة بتكلفة تبلغ ١,٧٥ مليار دولار، كما اشترى مصرف «تورنتو دومينيون» الكندي مصرف «كوميرس بانكروب» وتملك مصرف «أستراليا الوطني» مصرف «جريت ويسترن»، ضمن عدد من صفقات استحواذ المصارف الأجنبية على أصول المصارف الأمريكية بقيمة ٣,٢١ مليار دولار.

وبوجه عام، فإنه بالرغم من أن عدم وضوح الرؤية بشأن الأداء المستقبلي للاقتصاد الأمريكي قد تسبب بتراجع إقبال المؤسسات المصرفية الأجنبية على التوسع في أنشطتها في الولايات المتحدة، فإن الوضع الذي بلغه القطاع المصرفي



وضع مالي متعثر للاقتصاد الياباني

يعيش الاقتصاد الياباني، حالياً، موجة تباطؤ وأزمة دين حكومي شديدتين، ويتوقع أن يواجه بعض التعثر في الخروج منهما خلال السنوات المقبلة، في ظل تراجع موارده الذاتية، وتزايد أعبائه.

الحكومة اليابانية على عكس الاقتصاد الأمريكي المدين بنحو نصف ديونه لحكومات من بينها الصين واليابان نفسها، كما يعد الاقتصاد الياباني غنياً بالموجودات والممتلكات الشخصية مقارنة بالاقتصاد الأمريكي.

تجدر الإشارة إلى أن البداية الحقيقية للتباطؤ الاقتصادي الياباني لم تكن نتيجة للأزمة، بل سبقتها بسنوات عدة، حيث بدأت مظاهر التباطؤ الاقتصادي الياباني في منتصف تسعينيات القرن الماضي، عندما تراجع الطلب المحلي إلى أدنى مستوياته منذ عقود، كما شهدت تلك الفترة بداية تباطؤ الإنتاج الصناعي، وبجانب ذلك فقد بدأ تفاقم أزمة الدين الحكومي في تلك الفترة إلى أن وصلت قيمته إلى نحو ٤,٥ تريليون دولار في عام ٢٠٠١، بما يمثل نحو ١٣٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي للدولة، مرتفعاً من نحو ٨٦٪ في عام ١٩٩٥، كما شهد الجهاز المصرفي الياباني خلال تلك الفترة تراكمًا في حجم الديون المشكوك في تحصيلها لديه، حيث بلغت هذه الديون نحو ٣,٩ تريليون دولار.

ولعل هذا التاريخ الطويل نسبياً للتعثر الاقتصادي الياباني خلال العقود الماضية سيكون أحد العوامل الضاغطة خلال السنوات المقبلة، التي تقلل من قدرة الاقتصاد على الخروج من كبوته، حيث إن استمرار التباطؤ طوال تلك الفترة يدل على ضعف الإمكانيات الذاتية للاقتصاد الياباني، ويزيد من احتمالات تعثره في المستقبل الارتفاع المتوقع في أعبائه، مع اتساع حجم الفئة المستحقة للدعم والإعانات من كبار السن نتيجة ارتفاع معدل الشيخوخة بين السكان، في الوقت الذي يتوقع أن تتراجع فيه الإيرادات الضريبية والموارد الذاتية لديه، ولا يتوقع أن يكون هناك عامل حاسم في إخراج الاقتصاد الياباني من هذا المصير أكثر من اكتمال تعافي الاقتصاد العالمي الذي يؤمن الطلب الكافي على الصادرات اليابانية.

تسببت «الأزمة المالية العالمية» بدخول الاقتصاد الياباني في أكبر موجة ركود يتعرض لها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وقدرت «منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية» معدل انكماش الاقتصاد الياباني خلال عام ٢٠٠٩ جرّاء الأزمة بنحو ٦٪، ولم يقتصر تأثير الأزمة في الاقتصاد الياباني عند هذا المستوى، حيث ارتفع معدل عجز الموازنة العامة للدولة من نحو ٨,٥٪ قبل الأزمة إلى نحو ١٠٪ نهاية عام ٢٠٠٩، كما أدت الأزمة إلى تضخم حجم الدين الحكومي ليصل إلى نحو ٢٠٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وتعدت الزيادة الصافية في هذا الدين حجم الإيرادات العامة للدولة، وهو ما لم يحدث منذ عام ١٩٤٦، عندما كانت الحكومة اليابانية تمتلك مبررات كافية لسياساتها في ذلك التاريخ، حيث إنه كان يجب عليها إصلاح الاقتصاد الذي دمّره الحرب.

وتوضح القيمة الرقمية لهذه المؤشرات أن الاقتصاد الياباني في وضع شديد التأزم في المرحلة الحالية، وتضعه في وضع أكثر تأزماً من وضع الاقتصاد اليوناني المعرض للانحيار في الوقت الراهن، لكن على المستوى الواقعي يتمتع الاقتصاد الياباني بإمكانات تحميه من الدخول في المنحى الذي يعيشه الاقتصاد اليوناني في المرحلة الراهنة، حيث إن الاقتصاد الياباني يعد اقتصاداً ثرياً مقارنة بالاقتصاد اليوناني، فالإقتصاد الياباني يمتلك احتياطات نقدية تقدر بنحو ٤,٤ تريليون دولار، بما يمثل نحو ١٠٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

ومقارنة الاقتصاد الياباني بالاقتصاد الأمريكي، الذي يعيش ظروفاً مشابهة، فإنه يتفوق عليه في عدد من المؤشرات، وعلى رأسها أن نسبة كبيرة من الدين الحكومي الياباني تعود إلى أفراد، ونحو نصف هذا الدين مملوك للقطاع العام الياباني، وهو ما يزيد من هامش الحركة لدى





المضاربات تهدد استقرار أسواق النفط العالمية

بالرغم من أن حالة الاستقرار التي تعيشها أسواق النفط العالمية حالياً تعدّ أمراً إيجابياً، فإنها تنذر بعودة المضاربة إليها خلال الفترة المقبلة، ما قد يتسبب بدخول الأسواق مرحلة جديدة من الاضطراب.

الفرصة لعودة تلك الممارسات على نطاق واسع، خاصة إذا ما تمكنت الأسواق من المحافظة على اتجاهها العام الصاعد لفترة طويلة من الزمن، الأمر الذي سيجعلها أكثر جاذبية للمضاربين الذين سيتوافدون عليها بكثرة، في ظل رغبتهم في تعويض الخسائر التي تعرضوا إليها في المراحل الأولى من الأزمة.

وتأتي هذه التوقعات متوافقة مع التحذيرات التي صدرت مؤخراً من بعض المسؤولين لدى منظمة «أوبك» بشأن التهديدات المحتملة أن تواجهها أسواق النفط خلال الفترة المقبلة بسبب المضاربة، التي قد تتسبب بزعة استقرار الأسواق خلال الفترة المقبلة.

وتزيد منطقية هذه التوقعات والتحذيرات، خاصة إذا تمكنت أسواق النفط العالمية خلال الفترة المقبلة من المحافظة على استقرارها وانتقالها تدريجياً نحو الصعود، الأمر الذي قد يجعلها أكثر جاذبية للمضاربين الجدد الذين سيفدون إليها من الأسواق العالمية الأخرى، كأسواق المال وأسواق الغذاء وأسواق العقارات وغيرها من الأسواق العالمية التي لا تزال معايشة لحالة من الضبابية بشأن مستقبلها، وهو ما سيؤدي إلى تزايد حجم المضاربة في أسواق النفط إلى مستويات لم تشهدها منذ بداية الأزمة، وقد تتعدى هذه الممارسات المستويات التي شهدتها في ذروة ازدهار الأسواق قبل اندلاع «الأزمة المالية» الحالية.

وإذا ما تحققت هذه التوقعات، فمن المتوقع أن تشهد أسعار النفط العالمية حالة من الاضطراب، وقد تخرج الأسعار عن السيطرة، بسبب تراجع دور آليات السوق الحقيقية مثل العرض والطلب، وتزايد تأثير الأسواق بالمتغيرات غير الأصلية فيها.

عاشت أسواق النفط العالمية حالة من الاضطراب والضبابية في معظم الأوقات منذ اندلاع «الأزمة المالية العالمية». وقد اشتدت هذه الحالة بشكل كبير خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام ٢٠٠٩، وقد عاصرت أسعار النفط حالة من التذبذب الشديد في تلك الفترة، وقد عاد جزء كبير من الاضطراب والتذبذب هذين إلى حالة الضبابية التي شهدتها أداء الاقتصاد العالمي والتوقعات المتعلقة به في تلك الآونة، لكن بالرغم من ذلك، فلا يمكن إغفال الدور الذي لعبته المضاربة، التي نمت بشكل كبير في تلك الفترة بسبب حالة الضبابية وعدم الشفافية المتزايدة في ظل الأزمة.

وعلى النقيض من ذلك شهدت أسعار النفط العالمية مستوى أعلى من الاستقرار خلال الأشهر القليلة الماضية، خاصة منذ بداية العام الجاري، ودارت في نطاق سعري ينحصر بين ٧٨ دولاراً ونحو ٨٣ دولاراً للبرميل، وهو ما يعد مؤشراً مهماً إلى تحسّن أداء أسواق النفط بوجه عام، وكذلك إلى تحسّن حالة المتغيرات المرتبطة بها، خاصة في ما يتعلق بأداء الاقتصاد العالمي الذي بدت عليه بعض مظاهر الاستقرار مقارنة بما كان سائداً في بداية الأزمة، وهو ما أعطى انطباعاً عالمياً باستقرار حجم الطلب العالمي على النفط واقترابه من الانتعاش من جديد، وأوجد حالة من التفاؤل بأسواق النفط العالمية بوجه عام بشأن إمكانات نمو الطلب في المستقبل.

ظروف مواتية

قد يكون التحسّن الحالي في أداء أسواق النفط العالمية، بجانب حالة الاستقرار التي تعيشها أسعار النفط، مؤشرين إلى تراجع دور ممارسات المضاربة في التأثير بالأسواق، إلا أن استمرار السوق في التحسّن خلال الفترة المقبلة قد يعطي



ساركوزي متمسك بفيون ويحافظ على سياسته

قالت صحيفة «لوفيجارو» إن النتائج الجيدة المحدودة التي حققها «الاتحاد من أجل حركة شعبية» في بعض أقاليم فرنسا الانتخابية «منحت رئيس الدولة بعض الأكسجين، لكن الحصيلة الانتخابية تبقى مظلمة بالنسبة إلى ساركوزي، الذي يتعين عليه أخذ المبادرة الآن». وأكدت «لوفيجارو» في تقرير لها أن (رئيس الوزراء، فرانسوا فيون، لن يقدم استقالته، كما جرت العادة بعد خسارة الانتخابات، إذ اعتبر رئيس الدولة أنه من المبالغة «التهويل» في فشل اليمين)، مشيرة إلى أن نيكولا ساركوزي سيلتقي فيون وزعماء الكتل البرلمانية ورئيسي الغرفتين من أجل «الحديث عن رسالة الفرنسيين خلال هذه الانتخابات». غير أن «قصر الإليزيه» أكد أنه لم يسمع في هذا التصويت أن الفرنسيين يطلبون إصلاحات أقل، أو وقف سياسة الانفتاح، لأن الانفتاح على اليسار، لا يعني الانغلاق على اليمين». في المقابل مضت «لوفيجارو» تقول إن محيط نيكولا ساركوزي يتحدث عن «تعديل حكومي تقني سيقوي حضور اليمين في الحكومة، بالرغم من أن رئيس الدولة سعى إلى نفي نية القيام بتعديل واسع»، كما رجّحت الصحيفة أن «يتم إدخال وزراء من الوسط في الحكومة». وختتمت بأن (الشيء المؤكد الوحيد هو أن «الإليزيه» يستعد لمواجهة ظروف سياسية واجتماعية قابلة للانفجار، فساركوزي سيعرف أسوأ ستة أشهر في مدة ولايته، قد تمهّد لصعوده إذا نجح في قيادة الإصلاحات، أو أنها ستكتب له تاريخاً مغايراً).

وفي مقال آخر قالت «لوفيجارو» إن «خسارة اليمين في الانتخابات الإقليمية ستسجل تحولاً في ولاية الرئيس الفرنسي الذي كان يرغب في تجاوز الانتخابات لحوض إصلاحات نظام المعاشات بشكل فوري»، مضيفه أنه «يتعين على نيكولا ساركوزي التأقلم مع الوضع الجديد الناتج عن تصويت يومي ١٤ و٢١ مارس الجاري». وأبرزت أن «المعدل الكبير للعزوف عن التصويت يجعل فوز اليسار نسبياً».

لا تمتلك رؤية استراتيجية واضحة للتغيير السياسي
محللون: المعارضة الإيرانية تعاني ضعفاً تنظيمياً

تقول صحيفة «neues-deutschland» إن زعيم المعارضة الإيرانية، مير حسين موسوي، قال إن التخلي عن المعارضة هو بمنزلة خيانة للإسلام وللشعب الإيراني ولدماء الشهداء. وقد جاء هذا الكلام في رسالته بمناسبة العام الفارسي الجديد. وبعد الحديث عن تاريخ المعارضة الإيرانية منذ إعادة انتخاب الرئيس الإيراني، أحمددي نجاد، كتب المقال أن المعارضة تملك رأس مال بشرياً فقط، بينما تملك الحكومة المال والقوة العسكرية. إضافة إلى ذلك، فإن المعارضة تعاني ضعفاً تنظيمياً، خاصة بعد اعتقال كبار المنظمين والمفكرين الاستراتيجيين، على العكس من الحكومة التي تملك قوة تنظيمية ضخمة. وتملك المعارضة شعبية كبيرة في الطبقتين الوسطى والعليا، إضافة إلى شعبيتها بين الطلاب والفنانين والمثقفين. وفي ما بعد انضم إليها الكثير من الطبقتين الوسطى والسفلى، أي من العمال والموظفين الحكوميين. وبرغم ذلك لم تستطع المعارضة جذب الطبقة الوسطى المتدينة، ولا أغلبية العمال والفلاحين، ولا الأقليات العرقية والدينية. تابع المقال أن معضلة المعارضة الأساسية هي عدم امتلاكها استراتيجية واضحة، إذ تتفاوت الاستراتيجية بين زعماء المعارضة. لكن الواضح هو أن المعارضة تحضّر نفسها لصراع طويل الأمد، ومناسبات الاحتجاج ستكون كثيرة ومنها إلغاء الدعم الحكومي عن الخبز والكهرباء في إبريل المقبل. كذلك فإن التضخم الذي يصل حالياً إلى ٢٥٪، ونسبة العاطلين عن العمل الكبيرة التي تصل إلى ١٩٪ بين عمري ١٥ و٢٩ عاماً، الذي يعطي نسبة إجمالية تبلغ ٤٠٪ من مجموع العاطلين عن العمل، يسهمان في زيادة قوة المعارضة. تعاني صناعة البترول والغاز في إيران مصاعب كبيرة بسبب المقاطعة الاقتصادية، الأمر الذي يمكن أن يتسبب بتسريح الكثير من العمال أو بتأخر وصول رواتبهم. إذا استطاعت المعارضة الوصول إلى العمال، فإن ذلك قد يساعدها على إسقاط النظام.



ماكين يدعو إلى جدول مرن للانسحاب من العراق

خبراء يتساءلون: هل لدى الولايات المتحدة استراتيجية حقيقية تجاه إسرائيل؟

كتب جون ماكين، السيناتور الجمهوري عن ولاية أريزونا، المرشح السابق للرئاسة الأمريكية، مقالاً نشرته صحيفة «وول ستريت جورنال»، قال فيه إن ديمقراطية عراقية حقيقية ومتفردة تولد في العراق. ويقول الكاتب إن العراق الآن أمامه فرصة لمستقبل أفضل، لكنه لم يخرج إلى شط الأمان بعد، مكاسبه حقيقية لكنها هشة. هناك إرهابيون وجيران مصممون على إشعال العنف من جديد داخل البلاد، وهناك نزاعات كبرى، مثل وضع مدينة كركوك، تبقى من دون حلول، ويمكنها أن تنزع الاستقرار في أي وقت. وهذا، جزئياً، هو السبب الذي جعل السفير الأمريكي في العراق، ريان كروكر، يقول «إن الإنجازات التي من أجلها سوف نتذكر ويتذكر العالم معنا الحرب العراقية لم تتحقق بعد». فبعد هذه التضحيات الكثيرة كلها، لا يزال نقف أمام مرحلة حرجة، فإما أن يتعزز النجاح، وإما يهدر، ويتعين على الولايات المتحدة أن تكون أكثر انخراطاً منها في أي وقت مضى. ويضيف الكاتب أن الولايات المتحدة يتعين عليها في هذه الآونة، بعد صدور نتائج الانتخابات، أن تحث جميع الأطراف على قبول النتائج بطريقة سلمية، ومساعدة العراقيين على تشكيل حكومة جديدة تستطيع أن تلبّي التوقعات المرتفعة بحياة أفضل للشعب العراقي. ولهذا السبب، يناشد الكاتب الرئيس باراك أوباما مواصلة المرونة في تنفيذ سحب القوات الأمريكية. ويلفت النظر إلى أن اتفاق سنة ٢٠٠٨ حول وضع القوات، الذي يعدّ الإطار المنظم للانسحاب الأمريكي من العراق، لا يورد ذكراً لتخفيض مستويات القوة الأمريكية في العراق إلى ٥٠ ألفاً بحلول أغسطس ٢٠١٠. الرئيس هو من أضاف هذه المهلة بنفسه، على افتراض أن الانتخابات العراقية كانت ستجرى في يناير الماضي، وليس في مارس الجاري. ولهذا، يجب أن تكون الولايات المتحدة منفتحة أمام مراجعة هذه المهلة، استناداً إلى الأوضاع المتغيرة على الأرض.

أعد جلين كيسلر تقريراً نشرته صحيفة «واشنطن بوست» تحت عنوان «خبراء يتساءلون إذا ما كانت الولايات المتحدة لديها استراتيجية حقيقية لإسرائيل»، أورد فيه إعلان إدارة أوباما أن الخلاف الذي استمر عشرة أيام مع إسرائيل أوشك على الانتهاء، وذلك بعدما أعلنت وزيرة الخارجية، هيلاري كلينتون، أن هذه المواجهة «أتت بشمارها»، وقد تؤدي إلى استئناف المفاوضات بين الفلسطينيين وإسرائيل. غير أنه مع هدوء اللغظ الذي صاحب هذه المواجهة الدبلوماسية، يتساءل بعض المحللين عن حقيقة ما جنته الإدارة الأمريكية من ذلك، وما إذا كانت لدى المسؤولين الأمريكيين استراتيجية لتحقيق أهدافها. وكانت كلينتون قد صرحت في موسكو، بعد اجتماعها ووسطاء الشرق الأوسط، أن رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، قدم أفكاراً «مفيدة وبناءة» لإعادة عملية السلام إلى مسارها. ولكن يبدو أن هذه العروض لا تحقق ما طلبته كلينتون في المحادثة الهاتفية التي أجرتها مع نتنياهو في ١٢ مارس الجاري في أعقاب إعلان إسرائيل خطة بناء وحدات سكنية جديدة في القدس الشرقية في أثناء زيارة نائب الرئيس، جو بايدن. ويرى دبلوماسيون أن البيت الأبيض لا يزال يفتقر إلى القنوات الخلفية التي ستساعد الرئيس أوباما ونتنياهو في مناقشة القضايا الشائكة بشكل مباشر. من جهتها، دافعت كلينتون عن الإدارة في حوارها مع «بي بي سي» قائلة إن الإدارة لم تفقد صدقيتها بسبب معالجتها الأمر، وإنه في الدبلوماسية «يبدأ الجانبان وبينهما مسافات شاسعة، ثم يحاولان تضيق تلك الخلافات والاقتراب قدر المستطاع». غير أن المسؤولين الأمريكيين تعلموا الدرس ولم يكشفوا ماهية المطالب الأمريكية التي أبلغتها كلينتون لرئيس الوزراء الإسرائيلي حتى يمكن تحديد العقوبات الدبلوماسية إذا لم يلتزم الإسرائيليون بالمطالب الأمريكية.



تنافس بين كوريا الجنوبية والولايات المتحدة وفرنسا واليابان على مشروع الطاقة النووية في بولندا

ذكرت أنباء أن شركات كورية جنوبية وأمريكية وفرنسية ويابانية تتنافس في ما بينها للفوز بأول مشروع بناء مفاعلات طاقة نووية في بولندا. وذكرت بعض وسائل الإعلام، نقلاً عن تصريحات مسؤول بولندي، أن بولندا تفكر في التوصل إلى شراكة مع عدد من عمالقة الطاقة النووية لبناء أول مفاعلات نووية لتوليد الطاقة عام ٢٠٢٠. وقال المسؤول إن بولندا تفكر في دراسة عطاء من شركتي «وستنجهانس» و«جنرال إلكتريك» من الولايات المتحدة، ومن شركة «أريفا» الفرنسية وشركات أخرى من اليابان وكوريا الجنوبية. ومن المنتظر التوصل إلى قرار بهذا الشأن بعد سنتين.



«البنك المركزي اليوناني» يتوقع تدهور الاقتصاد هذه السنة

يقول «البنك المركزي اليوناني» إن اقتصاد البلاد قد دخل في «حلقة مفرغة»، وإنه سينكمش بدرجة أكبر مما تقول الحكومة. وقال «البنك المركزي» إن الناتج الاقتصادي في عام ٢٠١٠ سينخفض بنسبة ٢٪، وهي نسبة أكبر مما توقعت الحكومة التي قالت إن الانخفاض سيتراوح بين ٢٪ و١٪. وقال «البنك المركزي» إن الركود الذي يمر به الاقتصاد اليوناني سيزداد سوءاً بسبب خطط خفض الإنفاق التي أعلنتها الحكومة. وقال إنه في الوقت الذي يؤيد فيه استراتيجية الحكومة في خفض الدين العام، فإن تأثير هذه الاستراتيجية سيكون أشد وطأة مما كان يعتقد في البداية. وقال «البنك المركزي» في تقريره المالي السنوي إن «الاقتصاد اليوناني دخل في حلقة مفرغة ليس له من مهرب منها إلا بخفض العجز والدين خفضاً كبيراً». وحذر التقرير من أن تعافي اقتصاد دول «منطقة اليورو» ما زال هشاً، لأنه اعتمد بدرجة رئيسية على الحوافز المالية التي ينبغي التخلي عنها تدريجياً، لأنها تقود إلى عجز كبير في ميزانيات هذه الدول. وجاء في التقرير أن السياسة الاقتصادية الجديدة التي أعلنتها اليونان هي بداية لهذا الجهد. وقال «إن التنفيذ الفعال لهذه السياسة سيقود إلى خروج البلاد من هذه الحلقة المفرغة، ودخولها في حلقة حميدة ستجر الاقتصاد اليوناني من جديد إلى مدار النمو المستدام». يذكر أن العجز في الاقتصاد اليوناني في السنة الماضية بلغ ٩,١٢٪، أي أربعة أضعاف المسموح به بموجب تعليمات «منطقة اليورو» ولوائحها. وثمة تقارير متضاربة حول استعداد دول «منطقة اليورو» الأخرى لمناقشة الأزمة التي تمر بها اليونان في القمة الأوروبية التي ستعقد غداً الخميس.



باروزو يحث ميركل على مساعدة اليونان.. وأثينا تحذر

طالب رئيس المفوضية الأوروبية، جوزيه مانويل باروزو، المستشارة الألمانية، أنجيلا ميركل، يوم الإثنين الماضي بالسمو على السياسة الداخلية، والموافقة على آلية دعم مالي لليونان التي تواجه أزمة ديون حادة، وذلك كي تساعد على الحفاظ على الوحدة النقدية الأوروبية. من ناحية أخرى اتهم نائب رئيس الوزراء اليوناني ألمانيا يوم الإثنين الماضي بالسماح لبينوكها بالمشاركة في «لعبة بائسة» تنطوي على المضاربة على السندات اليونانية، بينما يترجح المصدرون الألمان من ضعف اليورو الناجم عن المشكلات في موازنة أثينا.

توقعات بنمو بطيء في اقتصاد بريطانيا عام ٢٠١٠

حذر اقتصاديون من بطء نمو الاقتصاد البريطاني هذا العام، وذلك قبل يومين من إعلان الميزانية العامة للبلاد. وتوقع «اتحاد الصناعات البريطانية» أن ينمو الاقتصاد البريطاني خلال عام ٢٠١٠ بنسبة لا تتجاوز ١٪ على أن يظل هذا المعدل في التباطؤ حتى منتصف العام المقبل. بينما حذر اقتصاديون بشركة «أرنست آند يونج» المحاسبية العملاقة من أن توقعات النمو التي صدرت عن الحكومة كانت على قدر كبير من التفاؤل. وتوقعت الحكومة أن تصل نسبة النمو الاقتصادي للعام الجاري إلى ٢,٥٪، وبنسبة ٣,٥٪ في عام ٢٠١١، إلا أن هذه الأرقام يمكن إعادة النظر فيها مع إعلان وزير الخزانة، أليستر دارلينج، ميزانية العام الجديد هذا الأسبوع. وقال بيتر سبنسر، كبير المستشارين الاقتصاديين في شركة «أرنست آند يونج» «توقعات وزير الخزانة البريطاني للنمو الاقتصادي في السنوات المقبلة متفائلة للغاية، ولكن الأمر يبدو صعباً، ولن يتحقق طبقاً لمعدلات الإنفاق الاستهلاكي». وتوقع «اتحاد الصناعات البريطانية» أن ينمو الاقتصاد البريطاني بنسبة ٢,٥٪ عام ٢٠١١. وقال مدير عام الاتحاد، ريتشارد لامبرت «التوقعات الاقتصادية في تحسن، ولكن عدم وجود برامج واضحة لتحقيق النمو سيجعل الأمر صعباً في الأشهر المقبلة». وأضاف «نتوقع أن يتعافى الاقتصاد هذا العام بشكل بطيء، وسيظل كذلك على أن يتخلله إشارات جيدة حتى فترة متقدمة من العام المقبل». ودعت المؤسسات الاقتصادية إلى نشر المزيد من التفاصيل عن خطط الحكومة لخفض العجز في الموازنة خلال السنوات المقبلة.





دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية فيجي تقيمان علاقات دبلوماسية

وقّعت دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية فيجي، مؤخراً، بياناً مشتركاً حول إقامة علاقات دبلوماسية رسمية بين البلدين على مستوى السفراء. وقّع البيان من جانب دولة الإمارات، في مقر البعثة الدائمة للدولة لدى الأمم المتحدة في نيويورك، السفير أحمد عبدالرحمن الجرمي، المندوب الدائم للدولة لدى الأمم المتحدة، ووقعه من جانب جمهورية فيجي السفير بيتر تومسون، المندوب الدائم لفيجي لدى الأمم المتحدة، وذلك بحضور عدد من أعضاء السلك الدبلوماسي لدى البعثتين.

نبذة عن فيجي

جمهورية جزر فيجي هي إحدى الدول الواقعة في جنوب غرب المحيط الهادي بين نيوزيلندا وهاواي على شكل مجموعة من الجزر، إذ تتألف فيجي من ٣٣٢ جزيرة منها ١١٠ جزر فقط مأهولة بالسكان، وتتبع قارة أوقيانوسيا، وعرفت فيجي كمستعمرة بريطانية قرابة القرن حتى نالت استقلالها في ١٠ أكتوبر عام ١٩٧٠. وتتمتع فيجي كغيرها من جزر المحيط الهادي بالطبيعة الساحرة، التي يتهاوى السياح على زيارتها للاستمتاع والاستجمام فيها، حيث الخضرة والشواطئ الرائعة. وتأخذ الجزر الرئيسية الطابع الجبلي ذا الأصل البركاني. وأعلى القمم بها هي قمة جبل فيكتوريا، ويبلغ ارتفاعه ٣٢٣،١ متراً فوق مستوى سطح البحر، وتقطع العديد من الأنهار الغنية بالطمي عند مصباتها الأودية التي تتخلل الجبال.



- ١- المساحة: تبلغ مساحة فيجي ١٨,٢٧٠ كم^٢.
- ٢- عدد السكان: يبلغ عدد السكان ٩١٨,٦٧٥ نسمة.
- ٣- العاصمة: سوا.

٤- اللغة: اللغة الرسمية للبلاد هي الإنجليزية، كما توجد اللغتان الفيجية والهندوسانية.

٥- العملة: الدولار الفيجي.

- ٦- الديانة: الديانة المسيحية هي التي يدين بها الغالبية، بالإضافة إلى الهندوسية والإسلامية.
- ٧- المناخ: مناخ فيجي استوائي تطف من شدته الرياح التجارية الجنوبية الشرقية، الأمر الذي يتسبب بحدوث أمطار غزيرة في معظم أيام السنة على السواحل الشرقية والجنوبية.

النظام السياسي

- ١- نظام الحكم في فيجي جمهوري، ونظامها القانوني مستمد من النظام البريطاني. وصدر فيها عدد من الدساتير، وكان أول دستور صدر لها عند استقلالها في ١٠ أكتوبر ١٩٧٠، ولكن لم يتم العمل به حتى الأول من أكتوبر عام ١٩٨٧، ثم تم اقتراح دستور جديد في ٢٣ سبتمبر عام ١٩٨٨، وتمت صياغته في ٢٥ يوليو عام ١٩٩٠، ثم تم تعديله مرة أخرى في ٢٥ يوليو ١٩٩٧، ولقد منح الدستور المعدل المواطنين المنحدرين من أصول غير فيجية نصيباً أكبر في الحكومة، وجعل النظام التعددي إلزامياً، وبدأ العمل به في ٢٨ يوليو عام ١٩٩٨.
- ٢- تتكوّن السلطة التنفيذية في البلاد من رئيس الجمهورية، الذي ينتخبه «المجلس الأعلى للزعماء»، وذلك لفترة رئاسية مدتها خمس سنوات، ورئيس الحكومة ومجلس الوزراء الذي يعينه رئيس الجمهورية من بين أعضاء البرلمان.
- ٣- تتكوّن الهيئة التشريعية في فيجي من مجلسين هما مجلس الشيوخ ومجلس النواب.
- ٤- تتمثل السلطة القضائية في المحكمة العليا، التي يعين رئيس الجمهورية قضاة.
- ٥- يوجد في فيجي عدد من الأحزاب السياسية منها: «حزب العمل الفيجي»، «حزب الاتحاد القومي الفيجي»، «الحزب السياسي الفيجي»، «الحزب العام المتحد»، والعديد غيرها من الأحزاب السياسية.

النشاط الاقتصادي

الاقتصاد الزراعي دعامة ثروة فيجي، ويعمل في الزراعة ٤٠٪ من القوة العاملة، فسكر القصب يمثل نحو نصف صادرات فيجي، وأبرز المحاصيل الغذائية تارو واليام وجوز الهند، وفواكه المناطق المدارية، مثل الموز والمأنجو، وهناك ثروة غابية منها أخشاب «الماهوجني» و«الساج»، ويعدّ الذهب الذي يحتل مكانة مهمة في صادراتها، كما يعدّ المنجنيز والفضة والنحاس لديها.

موقع «وزارة الخارجية الفيجية» على «الإنترنت» - موقع ال «سي آي أيه» الإلكتروني

